الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

هـواجـس

دور المـرأة فـي عمليـة البنـاء الديمقراطـي فـي العراق

مما لا شك فيه أن دعم المرأة العراقية في سعيها من أجل نيل حقوقها السياسية سوف يساعد على بناء وتقدم عملية البناء الديمقراطي في العراق.. حيث أن المرأة لا غنى عنها لعملية البناء الديمقراطي التي تحتاج إلى فهم ومساعدة جميع المواطنين. فالنساء يُشكلن نصف المجتمع وكفاحهن من أجل أي قضية تخصهن يُصبح مصدراً للعزيمة والقوة حيث يمكن للمرأة أن تحول القضايا الخاصة إلى قضايا عامة وهي بذلك تُنمي الديمقراطية.

عماد علو

وعليه لابد من تطوير الوعي السياسي لدى المرأة العراقية وهذا التطور في الوعي السياسي لدى العراقيين (رجالا" ونساء") هو حجر البناء الأساسي لنجاح عملية البناء الديمقراطي في العراق.

كما أن التحدي الحقيقي لتنمية الديمقراطية في العراق هو في إقناع المواطنين كافة ومن ضمنهم النساء طبعا" بأن لهم مصلحة بل حق وقدرة على المساعدة في إحداث التغيير الضروري للمجتمع العراقي .من هنا يمكننا تصور أهمية دور المرأة العراقية في عملية البناء الديمقراطي في العراق.

هواجس المرأة العراقية

تشكل ممارسة المرأة دورها في عملية البناء الديمقراطي، هاجساً لدى المرأة العراقية اليوم ، حيث أن غياب دورها أو ضعفه في إطار الممارسة الديمقراطية ، يؤثر سلباً على تقدم أوضاع المرأة العراقية، ويؤثر سلباً بالضرورة، على تقدم المجتمع وازدهاره. وفي أجواء المحاصصة والنزعة الطائفية والعرقية ، التي تسود مشهد العملية الديمقراطية في العراق ، لا يسعنا إلا القول أن الحقوق السياسية للمواطن والخيارات المتاحة أمامه محدودة لدرجة غير مقبولة، ما يشكل ذلك عقبة أساسية أمام الديمقراطية، بصورة عامة، ولكننا اليوم بصدد إلقاء الضوء على موضوع ذي صلة بالعملية الديمقراطية ويشكل واحدا" من العقبات أمام تطورها ألا وهو قضية التحيز ضد المرأة ونظرة بعض الأحزاب والقوى السياسية ذات النزعة (الدينية) إلى المرأة نظرة متحيزة إلى الرجل، الأمر الذي يجعل المسيرة طويلة أمام المرأة العراقية قبل أن تتمكن من المشاركة بشكل كامل وفعال في الحياة الديمقراطية. حيث ما زالت هنالك في عقول كل من النساء والرجال (وكثيراً ما يتم ذلك باسم الدين) عادات اجتماعية وثقافية متجذرة، وهي ما تزال تشكل عقبة رئيسية أمام المشاركة النسوية في عملية البناء الديمقراطي..

المرأة والانتخابات

استعدادا" لإجراء الانتخابات النيابية في الشهر الأول من العام المقبل فقد قرر عدد من النساء خوض الانتخابات واضعات آمالهن على نظام الكوتا الذي أقره الدستور بإعطاء المرأة حصةً تقارب الـ٢٥٪ في عضوية مجلس النواب. وعندما تفوز إحداهن فإن النجاح سوف يتحقق على الغالب ليس على أساس قوة الرسالة التي يحملنها بل على أسس واعتبارات عديدة ومختلفة لا مجال لذكرها في هذه المقالة.

وعندما يصلن إلى البرلمان فإنهن سوف يكافحن كما يكافح أقرانهن من الرجال لإحداث فرق داخل مؤسسة ضعيفة تتمتع بالقليل من الصلاحيات. وبالنظر إلى القضية المركزية التي يُشكلها قانون الانتخابات المختلف عليه حالياً لقضايا الديمقراطية في العراق ، فإن الأمر يعني أن هنالك تحديات جوهرية عديدة أخرى تقف عقبة أمام (الديمقراطية العراقية) تشمل المرأة والرجل، في الوقت الذي تُعطل فيه إصلاحات ذات معنى من شأنها تمكين جميع المواطنين من نيل حقوقهم السياسية الفعالة.

معوقات مشاركة المرأة في عملية البناء الديمقراطي

على مدى السنوات المنصرمة من عمر التجربة الديمقراطية ، برز العديد من العوائق التي واجهت مشاركة المرأة في عملية البناء الديمقراطي والتي من أهمها ما يأتي :

١. تبعية المنظمات النسوية غير الحكومية للدولة بشكل أو بآخر، بالإضافة إلى ما تتضمنه أنظمتها الداخلية، من وجوب عدم التدخل بالسياسة .

٢. المعوقات القانونية، التي تعيق مشاركة المرأة بالعمل السياسي بصورة فاعلة مثل غياب قانون ألأحزاب، أو قانون واضح للحريات العامة.

٣. استمرار أعمال العنف المسلح والعمل بقانون الطوارئ، ما يضع الكثير من العراقيل أمام مشاركة المرأة بالعملية السياسية.

٤. المعوقات الاجتماعية، وأهمها خلو برامج الأحزاب، من عناصر جاذبة للنساء.

٥. عوامل أخرى تؤثر على مشاركة المرأة في العملية السياسية مثل: عوامل الفقر، والأمية، والنزاعات المسلّحة، والعنف ضد المرأة، وأثر الموروث الاجتماعي.

تحديات مشاركة المرأة في عملية البناء الديمقراطي

رغم تطور المفاهيم التنموية، فيما يتعلق بمشاركة المرأة في العملية السياسية، مع المتغيرات العالمية، والإقليمية، والوطنية؛ إلاّ أن تحديات مشاركة المرأة في عملية البناء الديمقراطي تزداد صعوبة ؛ الأمر الذي يستدعي وقفة جدية أمام هذه التحديات، لتفكيكها، وإعادة تعريف بعض المصطلحات ، التي شوّهت مع سوء استخدامها ، وأولها مفهوم الديمقراطية . وإذا ما شاركت المرأة في بعض مفاصل العملية السياسية فان هناك عدداً من التحديات التي تحول دون وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار، والتي من أهمها :

١. عدم وجود تعريف لمشاركة المرأة في صنع القرار.

٢. قصور مؤشرات القياس، لتلك المشاركة وأبعادها .

٣. عدم امتلاك الموارد الاقتصادية.

٤. ضعف الحياة السياسية وسيادة القانون، حيث تسود الطائفية والقبلية والعشائرية، كما تسود العقلية الأبوية ، حيث التقسيم التقليدي لأدوار المرأة ، الأمر الذي يتبيّن بوضوح في المناهج التربوية.

٥. تصاعد التيارات الدينية الأصولية ، وتراجع التيارات الليبرالية التي تتيح قدرا" أكبر للمرأة من المشاركة في عملية صنع القرار.

حقوق المرأة في عملية البناء الديمقراطي

لقد أفرزت سنوات الاحتلال المنصرمة حقائق أهمها التدهور الواضح فيما يخص مراعاة حقوق الإنسان العراقي، بشكل عام، وحقوق المرأة بشكل خاص حيث فشلت السلطات المعنية فيما يلي :

القضاء على الفقر والجوع في العراق ويشهد على ذلك الأعداد الهائلة من المتسولين والمشردين في الشوارع .

تعميم التعليم الابتدائي حيث تزايدت أعداد المتسربين من المدارس وخصوصا" من الإناث .

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من تسنم مناصب مهمة أو مؤثرة في مفاصل الإدارات الحكومية وما يسمى في العراق بمنظمات المجتمع المدني.

تخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة الأمراض المتوطنة التي عادت للظهور.

ضمان الاستدامة البيئية ، التي تعرضت للتلوث نتيجة استخدام أسلحة محرمة دوليا" وضرب البنية التحتية للعراق من قبل القوات الأميركية في عام ٢٠٠٣ .

emadallow@yahoo.com

من هناك

كيف ولمـاذا أقـالـت الـصـين وزيـر تعليمها؟

عبد الله المدني

أثناء حكم الزعيم ماو تسي تونغ للصين، كانت إقالة الوزراء والمسؤولين تتم في حالتين وحيدتين : الحالة الأولى هي اكتشاف عدم إخلاصهم للنظام الشيوعي أي وجود أفكار رأسمالية وإصلاحية لديهم. الحالة الثانية هي عدم قيامهم بما يفترض فيهم لمواجهة حركات العصيان والتمرد ضد النظام. ولهذا السبب فان أشخاصا مثل"زو رونغجي" رئيس الوزراء السابق ما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٣ والملقب بصاحب الوجه الحديدي خسر منصبه رئيساً لمجموعة في مفوضية الدولة للتخطيط في عام ١٩٥٧، وأرسل للعمل في مزرعة لتربية الخنازير في أقاصي الريف عقابا له على ما أثير حوله من وجود ميول رأسمالية كامنة في شخصيته. وبالمثل أكتشف النظام الماوي مبكرا وجود ميول إصلاحية لدى الرئيس الحالي "هو جينتاو" فعاقبه بالنفي في عام ١٩٦٨ إلى مقاطعة "غانسو" الفقيرة للعمل في بناء بيوت للفلاحين الذين كانوا قد هجروا من قراهم الأصلية من اجل استخدام مواقعها في إنشاء سد جديد. وكمثال على الحالة الثانية، تم طرد الزعيم "زهاو زياو" وتجريده من مناصبه وإيداعه المعتقل حتى وفاته بسبب ما قيل عن تعاطفه مع الانتفاضة الجماهيرية في ساحة "تيا ان مين" في عام ١٩٨٩.

في حقبة الإصلاحات والانفتاح الاقتصادي التي دشنها الزعيم المصلح "دينغ هسياو بينغ"، وقادها من بعده الرئيس السابق "جيانغ زيمين"، كانت حجة التخلص من كبار المسؤولين وطردهم هي استغلالهم مناصبهم في الإثراء غير المشروع أو ارتكاب مخالفات تندرج ضمن الفساد والإفساد. واستنادا إلى تلك الحجج فقد الكثيرون مراكزهم و تلوثت سمعتهم، وأدخلوا المعتقلات مع تجميد ثرواتهم، بل وصل الأمر إلى إدانة بعضهم بالإعدام شنقا كي يكونوا عبرة لنظرائهم.

مؤخرا، وتحديدا في اليوم الأخير من شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، قرر مؤتمر الشعب الوطني (يوازي البرلمان في الدول الأخرى) إقالة وزير التعليم "زو جي" من منصبه الرفيع وتعيينه بدلا من ذلك في منصب متواضع هو "نائب الأمين العام للحزب الشيوعي المسؤول عن الأكاديمية الصينية للهندسة". هذا الحدث غير المسبوق، وبالطريقة التي تمت بها، علاوة على الترحيب الذي أحدثه في جميع الأوساط الحزبية والحكومية والشعبية، فجر الكثير من التعليقات، ناهيك عن أن البعض نظر إليه كثورة بحد ذاتها ضمن ثورة الرئيس "هو جينتاو" لقيادة الصين نحو آفاق جديدة من القوة الاقتصادية والعلمية، وضمن سياسة جديدة لا تهادن المتخاذلين والمتقاعسين.

لكن السؤال الذي فرض نفسه كان: ما هي الأسباب الحقيقية لطرد الوزير "زو جي"، وهو الذي كان ينظر إليه كشخصية مرموقة داخل أروقة الحزب الحاكم منذ صعوده في وزارة التعليم (تعتبر إلى جانب الإسكان والصحة من الوزارات المهمة في الصين بسبب دورها التنموي وارتباطها بصورة البلاد العالمية) من نائب للوزير إلى وزير في عام ٢٠٠٣، فضلا عن كونه من النخب الصينية التي تلقت تعليما رفيعا (أكمل دراسته في جامعة تسينغوا في بكين في عام ١٩٧٠ ثم حصل على درجتي الماجستير و الدكتوراه من جامعة بوفالو الأمريكية في عامي ٨١ و٨٤ على التوالي، قبل أن يصبح رئيسا لجامعة العلوم والتكنولوجيا في "ووهان" في عام ١٩٩٧ فأستاذاً في أكاديمية الهندسة الصينية في عام ١٩٩٩، فنائباً لعمدة مدينة "ووهان" فعمدة لها).

في أسباب إقالة الوزير قيل أولا أنها متعلقة بانتقادات مريرة وجهت إلى وزارته حول ضعف الأداء، و القدرة على المنافسة، والتخريب الذي طال مشهد التعليم العالي في البلاد منذ تحويل نظام التعليم في عام ١٩٩٩ من نظام نخبوي إلى نظام جماهيري، وهو ما سهل لأكثر من ٢٠ بالمئة من خريجي المدارس الثانوية الالتحاق بالجامعات، من بعد أن كانت تلك النسبة لا تتجاوز ٢ بالمئة في الثمانينيات، الأمر الذي كانت له تداعيات خطيرة تمثلت في تخرج أعداد هائلة من الشباب من الجامعات دون وجود وظائف مناسبة لهم (في العاصمة وحدها مثلا بلغ عدد هؤلاء في عام ٢٠٠٨ نحو ١٢ بالمئة من الخريجين الذين لم يعثروا على وظائف إلا بعد مرور ستة أشهر على تخرجهم) وبالتالي التسبب في ارتفاع معدلات البطالة، فاحتمال التسبب في اضطرابات وقلاقل مستقبلية تطيح بالسلم الأهلي. وفي سياق هذه الانتقادات تم التعرض أيضا إلى المستوى المتدني لأكثر من ١٥ مليون معلم في المراحل التعليمية المختلفة، وغياب المعايير الصحيحة والمتقدمة لتعيينهم وتدريبهم و تحويلهم إلى مساهمين لفترات طويلة من أعمارهم في تحقيق الأهداف التربوية للدولة والمتمثلة في خلق أجيال من المتخرجين القادرين على مواجهة التحديات العالمية وظروف واشتراطات أسواق العمل في الداخل والخارج.

وقيل ثانياً أن الإقالة تتعلق بالتصرفات اللامسؤولة في عدد من جامعات الصين الرائدة، مثل التساهل في منح درجات الدكتوراه لعدد من كبار المسؤولين، بل وغض الطرف عن الكثير من الشروط الواجب توافرها في البحوث الأكاديمية، وترك الحبل على الغارب للغش في الامتحانات، وبيع الشهادات أو أسئلة الامتحانات لمن يدفع أموالا أكثر. حيث تبين مثلا أن مسؤولين متنفذين اجبروا جامعات بعينها على منحهم شهادات عالية دون أن يبذلوا الجهد المطلوب، بل دون بذل أي جهد على الإطلاق، وعدم اتخاذ الوزير أية إجراءات رادعة ضد أصحاب الشهادات المزيفة أو من ساعدوهم في تلك السقطات الأكاديمية، على الرغم من إلقاء الشرطة القبض على اثنين من المديرين في جامعة "ووهان" في منتصف أكتوبر تقريبا بتهمة تلقي الرشوة مقابل إنجاح بعض الطلبة وتسهيل إرساء عملية توسعة مباني الجامعة على شركة مقاولات معينة.

وقيل ثالثا أن الإقالة تتعلق بالمراتب المتأخرة التي احتلتها الجامعات الصينية في قائمة أفضل الجامعات في العالم، علما بأن هذا السبب يجب ألا يسأل عنه الوزير، وإنما الحزب الحاكم الذي يعين رؤساء الجامعات المحلية طبقا لمدى ولائهم للحزب وليس طبقا لسجلاتهم الأكاديمية و مشوارهم الأكاديمي والبحثي وإبداعاتهم في حقول اختصاصاتهم العلمية.

وقيل رابعا أن الإقالة كانت ضرورية بعد الانتقادات التي وجهت إلى الوزير بعد اكتشاف مشاكل تربوية ومالية عاناها التعليم على المستويين الإعدادي والثانوي، فضلا عن المستوى المتدني للتعليم العالي كما أسلفنا. وبطبيعة الحال فان الوزير "زو جي" لم يخلق تلك المشاكل وإنما ورثها من سلفه. لكن المأخذ الرئيسي عليه هو أنه لم يحرك ساكنا للتخلص من تلك المشاكل أو على الأقل تباطأ في علاجها فلم يحد منها، ما جعل أعضاء مؤتمر الشعب الوطني يصوتون ضده بعدد غير مسبوق من الأصوات (٣٨٤ صوتا) حينما التأم المؤتمر في العام الماضي للتجديد للحكومة ووزرائها. حيث جاء ترتيب الوزير المقال في المرتبة الأخيرة ضمن ٧٢ وزيرا من حيث عدد الأصوات التي جمعت لصالحه. وكان ضمن من صوت ضد الوزير "قيان زويسين" الذي يوصف بأبي الصواريخ الباليستية ورائد برامج الفضاء الصينية، وكانت حجته – كما صرح لرئيس الوزراء "وين جياباو" – هي فشل وزارة التعليم تحت قيادة "زو جي" في إيجاد جامعة واحدة على الأقل تتبع النماذج الموجودة في الغرب من حيث تبني المواهب العلمية وتشجيعها و منحها ما تحتاج من اجل تحقيق نجاحات خارقة و متميزة. ومما كتب وقتذاك، أن رئيس الحكومة نفسه ردد مقولة ان الجيل الجديد من الشباب الصيني تنقصه الموهبة الخلاقة والقدرة الصحيحة على تطبيق معارفه في حياته العملية، بل انتقد أيضا و بشدة معلمي المدارس، مقراً افتقادهم الروح المهنية الخلاقة.

وسواء كان الوزير المقال كبش فداء لأخطاء ارتكبها غيره، أو كان الأمر خلاف ذلك، فان الأنظار تتجه اليوم إلى خليفته ونائبه السابق "يوان غويرين" وما يمكنه تحقيقه في دولة تصل فيها موازنة التعليم إلى بلايين الدولارات، ويعتبر فيها التعليم جسرا أساسيا لتحقيق طموحات البلاد، وتقدم معاهدها وجامعاتها شهادات علمية تتجاوز في عددها الإجمالي ما تقدمها المعاهد والجامعات الأمريكية والهندية مجتمعة، بل دولة تضاعف فيها ما منح من شهادات الدكتوراه سبع مرات ما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦.

على أنه رغم كل ما سبق من ملاحظات وانتقادات، فانه من الصعب تجاهل ما تحقق في الصين في حقل التربية والتعليم منذ قيام جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩. ففي تلك الفترة كان أكثر من ٨٠ بالمئة من سكان البلاد أميين، وكانت نسبة الأطفال المنخرطين في المرحلتين الابتدائية والإعدادية هي ٢٠ بالمئة و٦ بالمئة على التوالي. غير أن هذه الأوضاع تغيرت تغيرا جذريا خلال العقود التالية. فمثلا في عام ٢٠٠٨ بلغت نسبة المنخرطين في التعليم الابتدائي هي ٩٩,٥ بالمئة، وبلغت نسبة النمو في أعداد طلبة المرحلة الإعدادية ٩٨,٥ بالمئة، فيما انخفضت نسبة الأمية إلى مجرد ٣,٦ بالمئة تقريبا.

إلى ذلك، تفيد الإحصائيات الرسمية أنه في عام ١٩٦٥ كان هناك أكثر من ٢٠٠ ألف طالب يدرسون في الجامعات والكليات المختلفة، فيما وصل عددهم في عام ١٩٩٨ إلى ١,٨ مليون طالب وطالبة، وفي عام ٢٠٠٨ إلى ٦,٠٨ مليون طالب وطالبة. علاوة على ذلك ارتفعت أعداد الطلبة المنخرطين في المعاهد التقنية والفنية خلال عام واحد من ١١ مليون طالب في عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٣٠ مليون طالب حاليا، وذلك نتيجة لاكتشاف المواطنين سرعة الحصول على وظائف ملائمة وذات دخول جيدة نسبيا إذا ما كانوا من خريجي تلك المعاهد.

جـفـاف

مسؤولية جيراننا في شحّة المياه

صبيح حافظ

إن المياه وتداعياتها المختلفة تعتبر ذات أهمية وضرورة بالغة ، كونها المادة الأساسية للحياة ، ليس للبشر فحسب بل لجميع المخلوقات حيوانية كانت او نباتية. شحة المياه واستمرارية حبسها وعدم إطلاقها بات يهدد الحياة البشرية والزراعية والحيوانية والبيئة ، حيث اعلن المسؤولون في الموارد المائية والزراعية عن موت غابات النخيل على ضفاف شط العرب وزيادة الملوحة في نهري دجلة والفرات وموت الاحياء المائية وزيادة مساحات التصحر وقلة مناسيب الاهوار. ففي الايام القريبة الماضية – شكت الدوائر المعنية في محافظة البصرة بسبب تزايد نسبة الملوحة في مياه شط العرب حيث أخذ الاهالي بترك مناطقهم والهجرة الى اماكن اخرى لكي يستطيعوا الحصول على حاجاتهم اليومية ، وهذا ما حصل في مناطق الفاو والسيبة وابي الخصيب وغيرها.

أهالي مدينة خانقين ومعهم ممثلو منظمات المجتمع المدني والهيئات الاجتماعية والنخب الثقافية قاموا بمسيرة سلمية الى معبر المنذرية لتقديم مذكرة الى الحكومة الايرانية يناشدونها إطلاق المياه في مجرى نهر الوند، تجنباً لحدوث كارثة بيئية واجتماعية وزراعية خطيرة ، حيث اقدم الجانب الإيراني على إيقاف تدفق المياه في النهر منذ اكثر من سنة. مع العلم ان نهر الوند يعتبر الشريان الاساسي لمدينة خانقين وقد طالبوا بمذكرتهم الدولة الايرانية وبحكم الجيرة والانسانية ان تطلق مياه النهر ، ولكن رفض المسؤولون الإيرانيون تسلّم المذكرة.

ان مشكلة شحة المياه وعدم إطلاق الحصة المقررة بموجب اتفاقيات سابقة لم تحل رغم الوعود التي يعطيها الجانب التركي من خلال عدد من الزيارات الرسمية المتبادلة بين الدولتين، وكانت آخرها زيارة كل من وزير الخارجية ووزير التجارة التركية الى العراق في آب الماضي وتصريحاتهما الايجابية بخصوص حل مشكلة المياه ، ووعدوا أيضا بزيادة تدفق المياه ، ولكن ذلك لم يحدث على ارض الواقع . ولعدم تنفيذ تركيا وعودها المتكررة تقرر عقد اجتماع على مستوى الوزراء لكل من العراق وتركيا وسوريا في الاول من ايلول وفعلاً تم الاجتماع الثلاثي في ٢٠٠٩/٩/٣ في تركيا ، وطالب ممثل العراق بأن يتم تزويد البلاد بحصص مائية عاجلة للتغلب على الحالة الصعبة و(المأساوية) التي ألمت بكمية ونوعية المياه بالمحافظات الجنوبية وخاصة ذي قار وميسان والبصرة التي تسببت بتصاعد نسبة الملوحة في شط العرب الى ما فوق المستويات المقبولة للشرب بأضعاف ، إيجاد معالجة نهائية لازمة التناقص الخطير بإمدادات نهري دجلة والفرات باعتماد حصة ثابتة إليهما وفق اتفاقية أصولية تضمن الحقوق العراقية ، هذه الوعود على الورق دون تنفيذ ، واذا ما علمنا أن تركيا عازمة على تنفيذ مشروعها الكبير (الغاب) والذي يتضمن إنشاء (٢٢) سداً إضافة الى سد(أليسو) بسعة خزن تتجاوز(١٠٠) مليار متر مكعب سيحرم العراق من ثلث مساحة أراضيه الصالحة للزراعة وبالتالي يدفع بآلاف الفلاحين الى ترك مهنهم فضلاً عن تسببه بنقص الحصص المائية التي تؤثر سلباً على مجالات مياه الشرب بالإضافة على إنعاش الاهوار وحماية البيئة.

يتساءل البعض عن أسباب قيام كل من الدولتين الجارتين المسلمتين بهذا الفعل اللانساني في هذه المرحلة التي يمر فيها العراق وشعبه مشكلة انخفاض منسوب المياه وشحتها وآثارها المدمرة على جميع الصعد والتي بدأت بوادرها تظهر في عدد من مدن العراق مع العلم ان هذا الفعل لم يحصل في السابق على الرغم من وجود مشكلات كثيرة كانت تعكس صفو العلاقات مع الجارتين على مدى التاريخ ، فما الذي تغير؟.

إن أسباب ذلك كما نعتقد هي النظرة الفوقية لتلك الدولتين، حيث ان مغزى هذه النظرة تتجلى بان دولة العراق في الوقت الحاضر دولة ضعيفة مفككة غير مستقرة وفاقدة المقومات وعناصر القوة التي تجعلها في موقع تستطيع معه الدفاع عن حقوقها المشروعة والمغتصبة من قبل دول أخرى.

إذن ما هو الحل لمعالجة المشكلة؟

الحل كما نعتقد هو بيد العراقيين أنفسهم ، فإذا ما توحدت الكلمة والموقف من قبل قادة الكتل السياسية الفاعلة وتبنيها خطاباً يصب في مصلحة العراق بعد ان يكونوا قد وضعوا خلافاتهم خلف ظهورهم وإيقاف الصراعات والتجاذبات، عندها تستطيع الدولة العراقية إن تقف على قدميها بقوة إمام الجانب الآخر وإفهام جيران العراق: تركيا وإيران وسوريا . وكنتيجة لمطالبة العراق في هذا الاجتماع أطلقت تركيا كمية من المياه ولو أنها ليست بالمستوى المطلوب إلا أنها تعتبر بادرة ايجابية نحو حل مشكلة شحة المياه التي يعانيها العراق. ولكن من جانب آخر وأمر مؤسف قامت الشقيقة سوريا بالاستحواذ على هذه الكمية المضافة من خلال تحويلها الى بحيرة (أسد) الواسعة في سوريا .

إن هناك مصالح مشتركة بيننا وبين الجارة تركيا يجب احترامها وان هذه المصالح سوف تتأثر سلبا او إيجابا بخصوص مشكلة الماء المستعصية مع الجارة تركيا ، وإذا ما أصرت على موقفها المؤذي للعراق ، عندها يجب الذهاب أولا الى مجلس الأمن والأمم المتحدة والطلب إليهما الوقوف مع العراق ومساندة محنته لإصدار قرار يقضي بالطلب من تركيا إيقاف البدء بمشروع (الغاب) المذكور آنفاً والطلب أيضا منها إطلاق الحصص المائية المقررة سابقا أو عدم حبسها بين فترة وأخرى.

كذلك الطلب من الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ بنود اتفاقية الإطار الستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية (الفقرات ١٢ و١٣و١٤) التي تخص الزراعة بما فيها زيادة إنتاجية المحاصيل وذلك لتحقيق دخول اعلى وزيادة العمالة الزراعية ، مع تشجيع الصادرات العراقية ، وكذلك توفير المياه الصالحة للشرب وإنشاء السدود والمساعدة في تنمية الثروة الحيوانية بما فيها الثروة السمكية وغيرها ، هناك علاقة قديمة لأمريكا مع الجارة تركيا ومن الممكن الضغط عليها لمعالجة المشكلة.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .

٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net